وافقت على تأمين التمويل اللازم لإنشاء مركز وطني متكامل لمعالجة السرطان في حلب

الحكومة تطلب خطة لاستجرار وتسويق الحمضيات وتمنح شركة الأحذية سلفة بقيمة ١٣ مليار ليرة

هناء غانم

قضايا عديدة اقتصادية وخدمية تناولها مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس تناول فيها بداية أهمية الإسراع بإجراءات التحول الرقمي في جميع الوزارات وتفعيل أتمتة الخدمات والمراسلات الالكترونية وتوسيع دائرة الدفع الإلكتروني وذلك ضمن إستراتيجية التحول إلى الحكومة الإلكترونية.

كما وافق المجلس في جلسته التي عقدت برئاسة المهندس حسين عرنوس على تأمين التمويل اللازم لإنشاء مركز وطني متكامل لمعالجة السرطان في محافظة حلب واستثنائه من القرار المتعلق بسقف التمويل، وتأهيل ٢٥٠٠ هكتار من سهول حلب الجنوبية لإدخالها في الخطة الزراعية، وقرر تشكيل لجنة عمل لدراسة واقع الفرص المتاحة للاستثمار لدى الوزارات والمؤسسات العامة وتقديم مقترحات عملية لتعزيز إدارة هذه الموارد باعتبارها رافداً للخزينة العامة للدولة.

عرنوس أكد خلال الجلسة أهمية تفعيل عمل اللجان الفرعية الخاصة بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتقديم الدعم اللازم لها، وطلب من الوزارات المعنية البدء بإعداد خطة متكاملة لاستجرار وتسويق موسم الحمضيات بما يضمن استفادة المزارعين وتقديم المادة للمواطن بأسعار مناسبة وتصدير الفائض عن حاجة السوق المحلية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير مكتب الحمضيات في وزارة الزراعة م. نشوان بركات أن إنتاج سورية من محصول الحمضيات للموسم ٢٠٢٢-٢٠٢٣ نحو ٦٤٠ ألف طن منها ٤٨٧ ألف طن في اللاذقية و١٥٤ ألف طن في طرطوس، موضحاً أن الإنتاج يتوزع بين ٤ مجموعات رئيسية هي مجموعة البرتقال وتشكل ٥٦ بالمئة من الإنتاج، ومجموعة اليوسفي تشكل ٢٥ بالمئة من الإنتاج، ومجموعة الحامض تشكل ١٤ بالمئة من الإنتاج، وتشكل مجموعة الليمون الهندي ٦ بالمئة من الإنتاج.

• مدير مكتب الحمضيات لـ«الوطن»: ٦٤٠ ألف طن إنتاجنا لهذا الموسم بنسبة تراجع ١٦ بالمئة عن العام الماضي بسبب الظروف المناخية

• بركات لـ«الوطن»: السلفة ستساعد على إيفاء الشركة بالتزاماتها تجاه العقود التي تم توقيعها

فيما بين بركات أن انخفاض تقديرات إنتاج الحمضيات لهذا العام بنسبة ١٦,٣ بالمئة مقارنة بإنتاج العام الماضي الذي بلغ ٧٦٠ ألف طن يعود إلى انخفاض درجات الحرارة في نهاية آذار الماضي التي أثرت بشكل كبير على عدد من الأصناف منها صنفا «أبو صرة والحامض ماير»، كما تعرض عدد من بساتين الحمضيات إلى أضرار متفاوتة مثل تساقط الثمار والقلع الكامل في ظروف العاصفة التي ضربت الساحل السوري خلال أيار الماضي وتركزت أضرارها في ريف اللاذقية الشمالي بشكل رئيسي، إضافة إلى ضعف القدرة المادية للمزارعين على تقديم الخدمات الكافية لشجرة الحمضيات نتيجة ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج، منوهاً إلى أنه نتيجة الحمل الخفيف نسبياً فإن نوعية المنتج جيدة وخصوصاً في المزارع المروية من مشاريع الري الحكومي التي تمت خدمتها بالشكل المناسب والكافي ليصار إلى تأمين حاجة السوق المحلية وتصدير الفائض خاصة أن النوعية ممتازة وقابلة للتصدير.

وخلال الاجتماع جدد المجلس تأكيده على التواصل المستمر والتنسيق بين الوزارات والنقابات والاتحادات والغرف ومشاركتها في إعداد الخطط والقرارات وصولاً لتحقيق التنمية في كل قطاع، مشدداً على تقديم المحفزات والدعم للتشجيع على استخدام الطاقات المتجددة وزيادة انتشارها وتعزيز عمل الصندوق الوطني لدعم استخدام هذه الطاقات.

وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي المتضمن نظام الدراسة والامتحانات للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة انطلاقاً من الحرص على تعليم جميع أبناء الوطن وفي ضوء خطة وزارة التربية لتطوير التعليم وتطبيق مبدأ «التعليم للجميع» والاستفادة من جميع الطاقات للمساهمة في التطوير الاجتماعي والثقافي والعلمي والاقتصادي ووضع نظام تعليمي متخصص بذوي الاحتياجات الخاصة يتناسب مع مقدراتهم وإمكاناتهم، كما ناقش مشروع الصك التشريعي المتضمن تصديق اتفاقية بين الجمهورية العربية السورية وروسيا الاتحادية بخصوص التعاون القانوني المتبادل في القضايا الجزائية.

كما أقر المجلس خطة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتطوير واقع البحث العلمي وتوجيهه نحو المجالات التطبيقية والعملية وربطه باحتياجات المجتمع بما يخدم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز دور البحث العلمي في النشاط الاقتصادي في القطاعين العام والخاص.

وخلال الجلسة وافقت الحكومة على منح المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية سلفة مالية بقيمة ١٣ مليار ليرة سورية لمصلحة الشركة العامة للأحذية بهدف تمكينها من تطوير واقع العمل وتحسين الإنتاج وتلبية الطلبات المتعاقد عليها، كما وافق المجلس على استكمال تأهيل المحور الممتد من دوار الكرة الأرضية إلى حديقة كراميش المرحلة الأولى في دير الزور.

وفي هذا الإطار أكد مدير عام المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية د. أسامة أبو فخر لـ«الوطن» أن هذه السلفة سوف تساعد على إيفاء الشركة العامة للأحذية بالتزاماتها تجاه العقود التي تم توقيعها مع الجهات العامة لاسيما أن لديها مع إدارة التعيينات عقد لتأمين حاجة الإدارة من /البوط العسكري/ وتتجاوز قيمة العقد نحو ١٩ مليار ليرة سورية، موضحاً أن هذه السلفة سوف تساهم في تأمين مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية الداخلة في صناعة الأحذية بالوقت المحدد وحتى لا تقع الشركة بخسارة وتم الطلب من الحكومة بتزويد الشركة بسلفة مالية وقد وافقت الحكومة على تأمين ١٣ مليار ليرة بغية تأمين مستلزمات الإنتاج من جهة وكدعم حكومي لشركات القطاع العام لاسيما الرابحة لتعظيم الربحية وتأمين المواد الضرورية، موضحاً أن لدى المؤسسة عقوداً لتأمين الجلود، وقد شهدت الآونة الأخيرة عزوفاً من الموردين والدباغين عن تأمين احتياجات الشركة من المواد الأولية المطلوبة.

وعن الكميات المتعاقد عليها قال أبو فخر: تم التعاقد بموجب كتاب لجنة عقود ومناقصات مع إدارة التعيينات للتنفيذ مباشرة، مبيناً أن الكميات المطلوبة ٢٥٢,٥٨٤ ألف زوج من الأحذية إضافة إلى ٤٦,٨٤٦ ألف زوج ذي «بكل».

ليس من باب المقارنة فقط.. بل من باب الاستغراب والدهشة

كيلو الرز في سورية بنحو ٧ آلاف وفي دول الجوار ٤٥٠٠ ليرة

إيمى غسان

تشهد الأسواق السورية ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار السلع الغذائية الأساسية، وخاصةً المواد التي يضطر الناس لشرائها من خارج منظومة الدعم من أسواق التجزئة «المحال والسوبرماركت».

«الوطن» وعبر أكثر من مصدر في دول الجوار، حصلت على أسعار مجموعة من السلع الغذائية الأساسية، وقارنت بين أسعارها في تلك الأسواق وأسعارها في أسواقنا المحلية.

ففي مقارنة أسعار الفروج والرز والزيت بين كل من سورية ولبنان والأردن والعراق، لوحظ انخفاض سعر الدجاج في كل من لبنان والأردن والعراق مقارنةً بأسعارها في سورية، حيث تراوح سعر كيلو الفروج «الوردة» بين ١٦٠٠٠ و٢٠٠٠٠ ليرة في سورية، بينما تراوح بين ١١٠٠٠ ل. س و١٨٠٠٠ في كل من لبنان والعراق والأردن.

إلى الزيت النباتي الذي أثرت الحرب الروسية الأوكرانية في أسعاره عالمياً، فيتراوح سعر الليتر الواحد من زيت دوار الشمس في سورية بين ١٣٠٠٠ و١٦٠٠٠ ليرة، بينما أسعاره في كل من الأردن والعراق فبين ١٤٠٠٠ و١٦٠٠٠ ليرة، ليسجل لبنان أرخص ليتر زيت دوار الشمس بسعر ٩٠٠٠ ليرة.

أما الأرز المصري الذي يكثر استخدامه في المنطقة، فيصل سعر الكيلو لـ٧٠٠٠ ليرة لبعض الماركات المحلية السورية، بينما يقف عند حاجز الـ٤٥٠٠ ليرة في جميع دول الجوار.

وبخصوص الغذائيات المحلية المتفرقة مثل البيض والحليب واللبن التي تشكل جزءاً مهماً من غذاء شعوب المنطقة، فتقاربت الأسعار في كل من سورية والأردن لتسجل سعر ٥٥٠ ليرة تقريباً للبيضة الواحدة، وأعلى بقليل في كل من لبنان والعراق. كذلك اللبن والحليب، إذ تراوح سعر الليتر المعلب بين ٤٥٠٠ و٥٥٠٠ ليرة في كل بلدان المنطقة.

وفيما يخص الخضروات الأكثر استهلاكاً عند الجميع، فيظهر عند المقارنة أن سعر كيلو البندورة في سورية يتراوح بين ١٣٠٠ و١٨٠٠ ليرة، والبطاطا بين ٢٠٠٠ و٣٠٠٠ ليرة، وهذه الأسعار مقاربة جداً لمثيلاتها في لبنان مع انخفاض السعر قليلاً لمصلحة لبنان، مع العلم أن سورية تقوم بتصدير البندورة.

ولمعرفة أسباب ارتفاع أسعار المواد في سورية، تواصلت «الوطن» مع عضو لجنة سوق الهال أسامة قزيز، ومربي الدواجن والعضو السابق في لجنة المربين حكمت حداد، فقال قزيز إن الإنتاج المحلي من البطاطا لا يغطي حاجة السوق، لذا نلجأ في بعض المواسم للاستيراد، وهذا يتسبب برفع السعر، وحين ينخفض سعرها، يكون السبب أن المنتجين يقومون بتخزينها في المواسم الجيدة ليتم بيعها لاحقاً، أما البندورة، فسعرها في سوق الهال يتراوح بين ٥٠٠ و٧٠٠ ليرة، ولكن يضاف إليه تكاليف التوضيب والنقل، وهي تكاليف مرتفعة، إذ إن صندوق الفلين المستخدم لنقل البندورة يبلغ سعره ٢٥٠٠ ليرة، إضافة لأسعار المحروقات المرتفعة، موضحاً أن هذه الأصناف غير قابلة للاحتكار، وأن الفلاح مربحة قليل جداً.

من جهته، أكد حداد أن ارتفاع أسعار الفروج في سورية يعود بالمقام الأول لارتفاع أسعار الأعلاف بنسبة ٢٥ بالمئة عن بقية بلدان الجوار، وهو ارتفاع غير مبرر، وفي هذه المعادلة يخسر المربي والمستهلك، ويربح التاجر والمستورد اللذان يرفعان الأسعار ويزيدان أرباحهما بشكل دائم، موضحاً أن مربي الدواجن اشتكوا كثيراً لوزارة التجارة الداخلية، من دون الحصول على إجابات أو مبررات مقنعة.

• الزيت في سورية ١٥ ألف وفي لبنان ٩ آلاف ليرة

• الفروج في سورية أغلى من فروج لبنان والأردن والعراق

ضبط ثلاثة مكاتب لبيع السيارات تتعامل بالدولار واليورو

الأمن الجنائي: ضبط ١٩٠ حالة تعامل بغير الليرة منذ بداية العام

أصفري لـ«الوطن»: اتساع الهامش بين سعر العملات في السوق الموازية والسعر الرسمي يحفز على التعامل بغير الليرة

عبد الهادي شباط

بين مصرف سورية المركزي عبر قناته الرسمية على التليغرام أن الضابطة العدلية لدى المصرف وبالتعاون والتنسيق مع إدارة الأمن الجنائي ضبطت ثلاثة مكاتب لبيع السيارات تقوم بتسعير السيارات وبيعها بالدولار الأميركي واليورو بما يخالف المرسوم التشريعي رقم ٥٤ لعام ٢٠١٣ وتعديلاته، وذلك في منطقة الزاهرة القديمة وابن عساكر بدمشق، حيث تم إغلاق هذه المكاتب وختمها بالشمع الأحمر ومصادرة مبالغ مالية بعملة الدولار الأميركي واليورو والعملات الوطنية الناجمة عن الجرم وتوقيف القائمين على هذه المخالفات ليصار إلى تنظيم الضبط اللازم بحقهم وإحالتهم إلى القضاء أصولاً، ويؤكد المصرف المركزي متابعة مثل هذه المخالفات في كل القطاعات والمهن وعدم التعامل بغير العملة الوطنية كوسيلة للتسعير والبيع والشراء حرصاً على عدم تعرضهم للإجراءات القانونية بما في ذلك المصادرة والغرامة.

وقال مدير إدارة الأمن الجنائي اللواء حسين جمعة إنه منذ بداية العام الجاري تم ضبط نحو ١٩٠ حالة تعامل بغير الليرة السورية في حين في العام الماضي ٢٠٢١ تم ضبط ٢٩٠ حالة وتوقيف نحو ٥٠٠ شخص، وإن هناك تنسيقاً تاماً بين الأمن الجنائي والضابطة العدلية في مصرف سورية المركزي في هذا الإطار حيث تكون دوريات الأمن الجنائي برفقة الضابطة العدلية ويتم التحري من الوثائق والحسابات عند الدخول لأي مكان يتعامل بغير الليرة السورية وتتم مصادرة العملات الأجنبية وإيداعها لدى مصرف سورية المركزي، ويتم تنظيم ضبطين من الأمن الجنائي والضابطة العدلية التابعة للمركزي، مبيناً أن عقوبة التعامل بغير الليرة السورية من العقوبات التي تستوجب الحبس لسنوات ولا يمكن تقديم إخلاء سبيل للموقوفين قبل انتهاء محكوميتهم.

وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبر المحلل الاقتصادي علاء الأصفري أن التعامل بغير الليرة السورية يسهم في رفع معدلات التضخم عبر زيادة الطلب على العملات الأجنبية في السوق المحلية وهي ظاهرة مضرة بسلامة العملة الوطنية وقوتها وضارة بالاقتصاد الوطني.

وأضاف إنه لابد أن تعمل الحكومة على زيادة الثقة بالعملة الوطنية من خلال تثبيت سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية وتخفيف الهامش بين سعر العملات الأجنبية في السوق الموازية والسعر الرسمي، لأن اتساع الهامش يحفز بعض الشركات والأفراد على التعامل بغير الليرة السورية وأنه في المحصلة التعامل بغير العملة الوطنية ظاهرة غير صحية ومضرة بالاقتصاد الوطني، وأي عملية مضاربة في السوق تضر بسعر الصرف وقوة الليرة السورية ولابد من التوسع في ثقافة رفض التعامل بغير الليرة السورية عبر كل القنوات الإعلامية والرسمية والتعليمية وغيرها بما يحد من هذه الظاهرة.

العلف والكهرباء وراء غليان أسعار الحليب!!

السواس لـ«الوطن»: حرفة صناعة الألبان والأجبان باتت للقادرين على تشغيل المولدات فقط

رامز محفوظ

نتيجة درجات الحرارة المرتفعة التي تشهدها البلاد حالياً والتي رافقها ازدياد في ساعات التقنين الكهربائي لجأ بعض أصحاب محلات بيع الألبان والأجبان في دمشق لتخفيض الكميات المستجرة من الحليب ومشتقاته خوفاً من تعرضها للتلف وتكبدهم المزيد من الخسائر ومنهم من قام بتغيير مهنة بيع الألبان والأجبان واستبدلوها بمهنة أخرى.

بعض أصحاب المحلات أكدوا لـ«الوطن» أنهم خلال الفترة الحالية خفضوا الكميات التي يشترونها بنسبة كبيرة خوفاً من تلف المواد نتيجة الانقطاعات الطويلة للكهرباء وعدم استطاعتهم تحمل تكاليف تشغيل المولدة الفترات طويلة بالتوازي مع صعوبة تأمين مادة المازوت للمولدات وغلاء سعر المادة في السوق السوداء، ناهيك عن ارتفاع سعر اسطوانة الغاز الصناعي في السوق السوداء والذي وصل لأرقام مرتفعة.

وأوضح آخرون أن المواطن بات يشتري كميات قليلة من مشتقات الحليب تكفي حاجته اليومية خوفاً من أن تكون تالفة وغير صالحة للاستهلاك نتيجة زيادة ساعات التقنين خلال الفترة الحالية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد عضو الجمعية الحرفية لصناعة الألبان والأجبان أحمد السواس أن حرفة صناعة الألبان والأجبان باتت للأقوياء فقط القادرين على تشغيل المولدات والذين يملكون رأسمالاً كبيراً، لافتاً إلى أن الحرفي الذي لا يملك رأسمالاً كبيراً وغير القادر على تشغيل مولدة ترك مهنته وخرج من الخدمة اليوم.

ولفت إلى أنه نتيجة الانقطاع المتواصل للتيار الكهربائي وازدياد ساعات التقنين وارتفاع التكاليف خرج عن الخدمة أكثر من ٢٥ بالمئة من حرفي صناعة الألبان والأجبان، لافتاً إلى أن سعر الحليب يرتفع أسبوعياً خلال الفترة الحالية كذلك حوامل الطاقة ترتفع وهذه التكاليف الزائدة لا يستطيع الحرفي تحملها لذا يضطر للخروج عن الخدمة كي لا يدخل بمنافسة التكاليف المرتفعة وتبقى البضاعة لديه ولا يستطيع تصريفها وبيعها.

وأوضح بأن الحرفي الذي يعمل بصناعة الألبان والأجبان والذي يعتبر من الحرفيين المتواضعين يتوقف عن الإنتاج حالياً ويلجأ لشراء الألبان والأجبان من حرفي أقوى منه وإنتاجه أكبر من أجل أن يستمر بالعمل وتأمين متطلبات معيشته.

وأشار إلى أن معظم المواطنين يشترون اللبنة والجبنة اليوم بكميات قليلة تكفي للفطور أو للعشاء فقط ولا يستطيع المواطن مع زيادة ساعات التقنين التي أثرت في عمل البرادات في المنازل شراء كميات كبيرة ثم يرمي كميات منها في سلة القمامة وخصوصاً في ظل ضعف القوة الشرائية للمواطن.

وعن أسعار الحليب ومشتقاته بين السواس أن أسعارها مرتفعة جداً خلال الفترة الحالية بالتوازي مع ارتفاع سعر كيلو العلف والذي وصل لحدود ٢٥٠٠ ليرة وباتت تكاليف إنتاج مشتقات الحليب بالمجمل زائدة عن السابق إذ إن تكلفة كيلو الحليب بحدود ٢٢٥٠ ليرة وكلفة كيلو اللبن على الحرفي اليوم بحدود ٣٠٥٠ ليرة وكلفة كيلو الجبنة بحدود ١٤ ألفاً.

وأكد السواس أن التسعيرة التموينية للألبان والأجبان تعتبر جائرة ولا تنصف الحرفيين وأصحاب البقاليات، لافتاً إلى أن الجمعية الحرفية لصناعة الألبان والأجبان رفعت إلى وزارة التجارة الداخلية بيان تكلفة منذ أكثر من شهر ونصف ونتواصل مع مديرية الأسعار وهم يقومون بتحويلنا إلى مكتب الوزير ولم نصل إلى نتيجة لغاية الآن من أجل تعديل الأسعار الحالية وخصوصاً أن سعر كيلو الحليب يرتفع بشكل أسبوعي بين ٧٥ و١٠٠ ليرة منذ أكثر من شهر ونصف أي إننا نتيجة ارتفاع سعر الحليب الأسبوعي أصبحنا بحاجة لرفع بيان تكلفة جديد مغاير للبيان السابق، مبيناً أننا طالبنا أكثر من مرة بصدور نشرة تسعيرة للألبان والأجبان من الجمعية الحرفية أسوة بنشرة التسعيرة التي تصدر للفروج والخضار والفواكه لكن لم يتجاوب معنا أحد من المعنيين في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

تأهون بين مديرية التسعير ومكتب الوزير